

ونحو تسليمها وكذلك ان قال صالحك على لفي وسلمها وان قال
 صالحك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف فان اجازة المدعي
 عليه جاز ولزامة الالف وان لم يجزه بطل. واذا كان الدين بين
 شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكة بالجواز ان شاء
 ابيح الذي عليه الدين نصفه وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان
 يضمن له شريكة ربع الدين ولو استوفى نصف نصيبه
 من الدين كان لشريكة ان يشاركا فيما قبض ثم يرجعان على الغريم
 بالباقي ولو اشترى نصيبه من عليه الدين سلعة كالشريكة ان
 يضمنه ربع الدين. واذا كان السلم بين شريكين فصالح احدهما
 من نصيبه على رأس المال لم يجز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز الصلح واذا كانت الشركة بين ورثة فخرجوا اجدتهم
 بمال اعطوه اياه والتركة عقارا وعرضا فقليل كان
 ما اعطوه او كثيرا. وان كانت التركة فضة فاعطوه
 ذهبا او كانت ذهبا فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت
 التركة ذهبا وفضة فصالح على فضة او ذهب فلا بد ان يكون

ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنب حتى يكون نصيبه
 بمثله والزيادة بحقه من قيمة الميراث وان كان في التركة دين
 على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين
 لهم فالصلح باجل وان شرطوا ان يتبرأ العرمان منه ولا يرجع عليهم
 بنصيب المصالح فالصلح جائز. والله اعلم.

كتاب الهبة

الهبة تصح بالايجاب والقبول وتبرع بالقبض فالقبض الموهوب
 له في المجلس بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الافتراق يصح
 الا ان ياذن الواهب في القبض وتنعقد الهبة بقوله وهبت
 وبخلت واعطيت واطعمت هذا الطعام وجعلت هذا الثوب
 لك واعمرتك هذا الشيء وبخلتك على هذه الذابذة اذ فوقك
 بالجلان الهبة. ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا يجوز اقسوما
 وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة جارية ومن وهب شقصا نساء
 فالهبة قاسدة فان قسمه وسلمه جاز ولو وهب ذيقا نساء
 حنطة او ذهبا في سبب فالهبة فاسدة فالحنن وسلم لم تجز